

تحليل استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018

Analysis of the sustainability of public finance in Algeria over the period 1995-2018

عصماني مختار¹، صادق هادي²¹ أستاذ مساعد ، مخبر السياسات التنموية والاستشراف جامعة البويرة، الجزائر،

m.osmani@univ-bouira.dz

² أستاذ محاضر ، مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو المغاربي جامعة سطيف 01، الجزائر،

sadiq.hadi@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2021/10/1

تاريخ القبول: 2021/4/22

تاريخ الاستلام: 16/1/2021

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018، أين تم اعتماد المقاربة المحاسبية على معطيات المالية العامة، من خلال حساب وتحليل مؤشرات الاستدامة المالية.

أظهرت نتائج مؤشرات الاستدامة المالية هشاشة استدامة المالية العامة في الجزائر وضعفها، بسبب اعتماد الجزائر على عائدات المحروقات هذا الأخير شهدت تراجعاً ملحوظاً في إنتاجه وتقلبا في أسعارها في الأسواق العالمية وبالتالي تراجع عائدتها وهي ما يبين أنها أكبر متحكم في استدامة المالية العامة في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الاستدامة المالية، مؤشرات الاستدامة المالية

تصنيف JEL : E62, E63

Abstract: This study aims to analysis the sustainability of public finance in Algeria over the period 1995-2018, using the accounting approach in the fiscal data of Algeria, over calculating and analysing the fiscal sustainability indicators.

The results show the vulnerability of sustainability of finance public of Algeria, because it overly depend on hydrocarbon proceeds and the last of these has seen in the recent years a significant decline in production and the volatility in price in the international market and consequently a decline in revenue which is the main driver of the sustainability of finance public in Algeria.

Keywords: fiscal sustainability, indicators of fiscal sustainability.

Jel Classification Codes: E62, E63

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: m.osmani@univ-bouira.dz

1. مقدمة: في الآونة الأخيرة، برزت وتطورت ظاهرة عجز الميزانية العامة وتزايد الدين العام، لذا اتجهت معظم الأدبيات المالية إلى دراسة أثر الدين العام في الاستدامة المالية وتقييم مدى قدرة الدولة على ملاحقة تيار الإنفاق العام والوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك لأهميتها على المستويين النظري والتطبيقي، وتأثيرها في تصميم وتنفيذ وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية، واعتبارها المؤشر الرئيس لقياس قوة الاقتصاد، ومدى قدرته على استيعاب الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وقد ظهرت العديد من المقاربات التي تحلل وتقيم الاستدامة المالية العامة منها المقاربة الحسابية التي تعتمد على التحليل المالي لمؤشرات العجز الموازني والدين العمومي بالإضافة إلى النفقات والإيرادات. فالإطار التحليلي للاستدامة المالية أصبح عنصراً حاكماً لمعرفة الوضعية المالية للحكومات، وهذا قصد التعرف على توجهات وأثار المالية العامة وتقييم أدائها والحكم على جودتها وكذلك المخاطر التي تواجهها في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

إن مسألة استدامة المالية العامة يعتبر أمراً مهماً جداً لاقتصاد الجزائر الذي يتسم بالتبعية شبه المطلقة لعائدات المحروقات، ويطرح تحدي كبيراً لمدى إمكانية الاستمرار في تمويل نفقات التشغيل المتعلقة خاصة بتنامي أجور الوظيف العمومي ودعم المواد الأساسية وأيضاً النفقات الرأسمالية المتعلقة ببرامج التنمية الاقتصادية العمومية، وكيفية ضمان استدامة السياسة الميزانية التي يمكن أن تكون مستدامة على المدى القصير ولكنها تواجه تحديات كبيرة على المدى المتوسط والطويل، يصبح من الضروري التفكير في وضع إطار ميزاني موائم يسمح بحماية الميزانية من تقلبات الدورة الاقتصادية ويعتمد على طرق جديدة لتمويلها بخلاف الجباية البترولية مما يسمح بالحفاظ على التوازنات المالية ويحافظ على ملاءة الدولة وعلى الثروة خاصة للأجيال القادمة.

مشكلة الدراسة: مع تزايد عجز الميزانية العامة يزداد الدين العام وأعباء خدمته سنة بعد أخرى، وهذا يعني اقتطاع أجزاء متزايدة من الموارد العامة لمواجهة أعباء الدين، بدلاً من توجيهها لتمويل متطلبات التنمية الاقتصادية، لذا تصبح الحاجة ماسة إلى تقييم قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية. وتأسيساً على ما سبق، تتمثل الإشكالية الرئيسة في الدراسة، بالسؤال التالي:

في ظل تنامي عجز الميزانية العامة، وتزايد الدين العام: ما مدى استدامة المالية العامة في الجزائر؟

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من كونه يتصدى لتحليل وتقييم مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018، وهذا لمعرفة أهم العناصر المالية ومتغيراتها التي تؤثر على المالية العامة للدولة، وكذلك تحديد قدرة الحكومة الجزائرية على الوفاء بالتزاماتها المالية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأسس التقنية والفنية للتوازنات المالية للدولة من خلال تقييم السلامة المالية أو الاقتدار المالي، وذلك من خلال دراسة مدى إمكانية استدامة المالية العامة للجزائر.

2. - الإطار النظري للاستدامة المالية**1.2- تعريف الدين العام والاستدامة المالية**

1.1.2. تعريف الدين العام: عرف صندوق النقد الدولي الدين العام بأنه أجمالي الخصوم التي تتطلب أداء الأصل والفائدة، في تاريخ أو تواريخ محددة، ويتكون من جميع الالتزامات المتمثلة في أدوات لدين وهي: سندات الدين، القروض، حقوق السحب الخاصة، العملة والودائع، نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، الحسابات مستحقة الدفع. (بانافع و علي، 2016)

2.1.2. تعريف الاستدامة المالية: تعددت التعاريف الخاصة بالقدرة على الاستدامة المالية استندت بعضها إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وملاءة الدولة، تماشياً مع فكرة أن الحكومات يجب أن تستوفي بعلاقة طويلة الأجل بين الدين والنمو والاقتصادي، بينما استندت البعض الأخرى إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وقيد الموزانة بين الأزمنة، وهي الفكرة التي تتعلق بخيار الحفاظ على الدين العام مساوياً لقيمة فائض الميزانية العامة في المستقبل.

ترجع المحاولات الأولى لتحليل الاستدامة المالية إلى كينز (Keynes) الذي اهتم بأزمة الدين العمومي التي عرفتها فرنسا آنذاك، حيث نصح الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مستدامة والتي تحقق القيد الموازني، وبين القدرة على استدامة الدين العام تظهر ابتداء من بلوغ نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي قيمة مفرطة (IMF, 2017, p. 143)، في حين اشترط دومار (Domar) لتحقيق الاستدامة المالية أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين في المستقبل ففي حالة عد تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للإستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين بالارتفاع (Domar, 1944, p. 799).

عرف Timothy Geithener الاستدامة المالية بأنها قدرة الكيان على الوفاء بالديون حال استحقاقها، ويتحقق ذلك إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للإففاق الحالي والمستقبلي لا تزيد عن القيمة الحالية الاتجاه الدخل الجاري والمستقبلي (Geithener, 2002, p. 05)، وفي نفس السياق يرى (Afonso, 2000, p. 09) أن يمكن تحقيق الاستدامة المالية إذا كانت النفقات العامة والإيرادات العامة قادرتين على الاستمرار في المستقبل، فهو يفترض استمرار السياسة المالية الحالية المتبعة في المستقبل،

أما بلانشارد blanchard فقد عرفها على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام إلى الناتج القومي (Blanchard & others, 1990, p. 14)، حيث ربط بين الاستدامة المالية وقيد الميزانية وعليه يتحقق وضع استدامة السياسة المالية، عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة بحيث تعود إلى مستوياتها الأصلية في حالة حدوث طارئ ويشترط من أجل تحقيق ذلك أن تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية، دون الحاجة للاقتراض مرة أخرى أو إعادة جدولة الديون،

واعتمد صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة استهدافها، إلا أنه ترك الباب مفتوحاً لهذه النسبة، ويعتبر هذا سيناريو أساسياً يبني عليه توقع المستقبل في ظل سياسات

يتوافق عليها لمدة معينة، عادة ما تكون خمس سنوات. وفي هذه الحال يعتبر الصندوق السياسات المالية مستدامة إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (بانافع و علي، 2016، صفحة 182).

أما ستارم (sturm)، غارتنر (Gurtner) وألأغر (Alegre) فأعطوا تعريفا للاستدامة المالية خاص بالدول المصدرة للنفط و وصفو لكي تكون السياسة المالية مستدامة في الدول المصدرة للنفط هو أن تضمن هذه الأخيرة في فترة ما بعد النفط نفس الكمية من السلع العامة أو الإنفاق العام كما كان الحال في زمن النفط، دون اللجوء إلى تمويل الميزانية بالعجز. وقد فرقوا بين الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال، فإذا تم تعويض إيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية، هذا يضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة ما بين الأجيال. (Aslanli, 2015, p. 115)

2.2- الاستدامة المالية في الفكر الاقتصادي

1.2.2. الفكر الكلاسيكي: تقوم نظرة الفكر الكلاسيكي للاستدامة المالية على أنها قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، بإصدار الدين من طرف الحكومة في فترة معينة لابد أن يقابله ما يساويه من الإيرادات في الفترات المستقبلية لسداد الدين، واستندوا في تعريفهم للاستدامة المالية إلى عدد من المحددات الأساسية (حسين، 2009، صفحة 08):

- قيد الموازنة الحكومية: والمتمثل في قيد الدخل الذي يواجه.

- متطابقة ريكاردو: التي عطي تفسيراً اقتصادياً لقيد الموازنة الحكومية حيث تحصر تمويل الدين في الإيرادات الضريبية، فلا تقترض اللجوء إلى الإصدار النقدي في تمويل الدين أو التمويل الخارجي.

- نظرية تعظيم سلوك المستهلك: فالمستهلك الرشيد يحاول تعظيم منفعة طوال دورة حياته الاقتصادية في ظل قيد الموازنة.

2.2.2. الفكر النيوكلاسيكي: انتقد النيوكلاسيك مفهوم الاستدامة المبني على قيد الموازنة الحكومية والذي يرجع أساسه إلى متطابقة ريكاردو، واستخدموا للوصول إلى مفهوم الاستدامة المالية نموذج التداخل بين الأجيال ، لكل لديموند (Diamond)، يختبر النموذج تأثير الدين العام على التوازن التنافسي في الأجل الطويل في ظل اقتصاد يسوده التداخل بين الأجيال. وتوصل النموذج إلى أن الاستدامة المالية تعني في الأجل القصير أن يتحقق التوازن المؤقت في سلوك الافراد والمنشآت وفي سلوك الحكومة، والذي يتحقق عندما تكون الإنتاجية الحدية للمجتمع قادرة على سداد الدين، فيحدث التوازن في سلوك الأفراد عندما تكون الضرائب أقل من مدخراتهم والتوازن في سلوك المنشآت عندما يكون الاستثمار في الإنتاج الرأسمالي موجب، والتوازن في سلوك الحكومة عندما تستطيع الضرائب سداد أعباء الدين. كما توصل النموذج إلى مفهوم الاستدامة في الأجل الطويل والتي تعني تحقيق التوازن العام، والذي يتحقق من الاستمرار في تحقيق توازنات مؤقتة أي عندما يساوي الدين الإنتاجية الحدية لرأس المال (حسين، 2009، صفحة 25).

3.2.2. الفكر الكينزي: لقد بنيت أفكار الكينزيين على الاستدامة المالية في فترة شهد الاقتصاد العالمي أزمة اقتصادية كبيرة، فهم يؤمنون بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد عكس

الكلاسيك، وأن الحكومة رشيدة فهي توجه الدين إلى استخدامات منتجة كما تضع حدود لحجم المديونية التي تصدرها وتلتزم بسدادها، واستند Blinder و solow إلى هذه المبادئ وأنشأ نموذجين مثلاً ركيزة استخدمها Alberto Bagnai في التوصل إلى الشرط الضروري لتحقيق الاستدامة المالية (شبيبي و شكوري، 2013، صفحة 292)

3- مداخل قياس وتقييم الاستدامة المالية : توجد مجموعة من المداخل والمقاربات لتحديد وتقييم الاستدامة المالية للدول، نذكر منها المقاربة المحاسبية التي تعتمد على حساب بعض المؤشرات، والمقاربة القياسية والتي تنطلق من قيد الموازنة الحكومي مابين الأزمنة. تعتمد المقاربة المحاسبية على مؤشرات الاستدامة المالية التي تقارن فيه مابين الأوضاع الحالية والأوضاع المستقبلية التي تتحقق عندها الاستدامة المالية، ويتم تقدير الفجوة بين كل من الوضعيين واتساع الفجوة يعتبر مؤشر للبعد عن الاستدامة، أما المقاربة القياسية فاهتمت باختبار سلوك السلاسل الزمنية لقيد الموازنة الحكومي مابين الأزمنة.

1.3 قيد الميزانية مابين الأزمنة: يعتبر قيد الأزمنة مابين الأزمنة (intertemporal budget constraint) من أكثر الاختبارات المستخدمة في تحليل الاستدامة عند الكلاسيك حيث تفرض قيود على قدرة الحكومة على الاقتراض بشكل غير محدد، وذلك عن طريق الاشتراط بأن صافي الديون الأولية مضاف إليها القيمة الحالية للإنفاق المتوقع في المستقبل يجب أن يكون مساوياً أو أقل من القيمة الحالية لإيرادات الحكومة المستقبلية المتوقعة، ويعبر عنها بالمعادلة التالية للفترة الزمنية (t) (Nzarmba, 2015, p. 09)

$$B_{t+1} = (1+r) B_t + G_t - T_t = (1+r) B_t - S_t \dots\dots\dots (01)$$

حيث تمثل G: الإنفاق العمومي S: الفائض الأولي T: إيرادات الضرائب

B: الدين العام الحكومي r: معدل الفائدة على الدين العمومي
وتعبر المعادلة (01) عن قيد الميزانية مابين الأزمنة لفترة زمنية t ويوجد قيد مماثل للفترة $t+1, t+2, t+3 \dots$ وبحل المعادلة باستخدام عمليات تكرارية (Forward substitutions) في الزمن يعطي لنا ماييلي:

$$B_t = (1+r)^{-1} S_{t+1} + (1+r)^{-1} B_{t+1} \dots\dots\dots (02)$$

$$B_t = (1+r)^{-2} S_{t+2} + (1+r)^{-1} S_{t+1} + (1+r)^{-2} B_{t+2} \dots\dots\dots (03)$$

و سنحصل على قيد الموازنة ما بين الأزمنة من خلال n من الفترات والمعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$B_t = \sum_{i=1}^n (1+r)^{-i} S_{t+i} + (1+r)^{-n} B_{t+n} \dots\dots\dots (04)$$

وعنما نؤول n إلى ما لانهاية ∞ سنحصل على ما يلي :

$$B_t = \sum_{i=1}^{\infty} (1+r)^{-i} S_{t+i} + \lim_{n \rightarrow \infty} E_t (1+r)^{-n} B_{t+n} \dots\dots\dots (05)$$

إن الشرط الأساسي والكافي للإستدامة المالية هو أن تؤول القيمة المتوقعة للدين العام عندما تؤول n إلى ما لانهاية تساوي الصفر، وهو ما يعرف بشرط العرضية (transversality condition)، ويمكن التعبير عن هذا الشرط بالصيغة:

$$E_t (1+r)^{-n} B_{t+n} = 0 \dots \dots \dots (06) \lim_{n \rightarrow \infty}$$

ويشير شرط العرضية إلى عدم السماح بالتمويل البونزي (Ponzi) (no ponzi games are allowed) أي عدم إصدار ديون جديدة لمقابلة مدفوعات فوائد الدين وأقساطه، يعني هذا الشرط أن الدين الجاري هي متعادلة مع الفوائض الحالية والمستقبلية المتوقعة المخصومة للرصيد الوالي للميزانية، وهذا ما يشير ضمناً إلى أن قيد موازنة الحكومة يصبح في مدى القيمة الحالية بالمعادلة التالية:

$$B_t = \sum_{i=1}^{\infty} (1+r)^{-i} S_{t+i} \dots \dots \dots (07)$$

2.3 مؤشرات الاستدامة المالية:

تهدف مؤشرات الاستدامة المالية إلى إظهار النواحي البينية للمالية العامة، إذ يلاحظ أنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن الاستدامة للقطاع العام على المدى المتوسط والطويل أصبحت ملحة ومتزايدة، ويعزى ذلك للضغوط على خدمات القطاع العام، وقد ازدادت خلال القرن العشرين نتيجة تزايد الضغوط. ومن بين القضايا التي أصبحت أكثر إثارة للجدل، هي قضية استدامة المالية العامة للدول، والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول المدينة نتيجة تصاعد مستويات الدين القائم عليها. ولكي يكون الدين العام للدولة مستداماً لا بد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي ربما تختلف من دولة إلى أخرى حسب قوة الهيكل المالي للدولة وديناميكية إيراداتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه متركزاً في الديون القصيرة أو المتوسطة أو طويلة الأجل.

يمكن استعراض أهم مؤشرات الاستدامة المالية كالآتي:

1.2.3 مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من المعتاد أن نلاحظ أن المنشورات المتخصصة أن المؤشر أكثر استعمالاً هو تطور مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويقاس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الإنتاج الإجمالي متوفرة لتمويل عبئ الدين العام، ولكن لا يعني ذلك أن هذا الرأي صحيح، ويعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على تدهور أو تحسن وضع الحكومة.

2.2.3 مؤشر Theodore M. Barnhil: ينطلق Theodore M. Barnhil من إشتقاق قيد الموازنة الحكومي مابين الأزمنة بربط التغيرات في صافي الدين العام وكل المداخل بالإضافة إلى تجاهل الإيرادات من الإصدار النقدي والمخصصات، وبالتالي يكون الدين في الفترة الحالية t يعبر عنه كمايلي (branhil & Kopits, 2003, pp. 6-7)¹:

$$B_t = b_{t-1} + r b_{t-1} + z_t$$

وبالتعبير عن متغيرات المعادلة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبافتراض أن الفائض الأولي z_t ينمو بنفس معدل الناتج المحلي الأجمالي η ، وبإعادة صياغة قيد الموازنة لعدد فترات j سنحصل على على مايلي:

$$B_{t-1} = \sum_{j=0}^{\infty} \left(\frac{1+g}{1+r} \right)^j Z_{t+j}$$

حيث أن :

η : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

r : سعر الفائدة الحقيقي

B_{t-1} : الدين العام في الفترة السابقة لـ t

Z_t : الفائض الأولي للميزانية

وللحفاظ على نسبة مستقرة من صافي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي علينا أن نحصل على الرصيد الأولي الذي يبقى نسبة الدين مستقرة أو حتى لا يتزايد مع الزمن وهو الشرط المتعارف عليه للاستدامة وبذلك ربط ما بين معدلات نمو الناتج، أسعار الفائدة على الدين والرصيد الأولي، كما توضحه المعادلة التالية:

$$Z^* \geq \left(\frac{1+g}{1+r} \right) b_{t-1}$$

3.2.3 مؤشر الاستدامة المالية (IFS) يعتبر إحدى المؤشرات المبنية على مدخل اليقين التام في قياس الاستدامة المالية، فإذا كان قيم أقل من 1 يعطي مؤشر نحو وضع استدامة مالية، بينما أعلى أو تساوي 1 يعبر عن عدم استدامة مالية وهو على النحو التالي (Croce &

Juan-Ramon, 2003, pp. 7-8)

$$IFS_t = (B_t - \lambda_t) = \frac{1+rt}{1-\eta t} \frac{p_{st} - p_{s^*}}{dt - 1 - d^*}$$

وينقسم هذا المؤشر إلى مكونين:

- المكون الأول يعبر عن B_t : والذي يقيس مدى الإنتشار بين سعر الفائدة الحقيقي r_t ومعدل الناتج المحلي η_t في الفترة t ، وتكون أكبر من واحد في الاقتصاديات تعاني من ندرة نسبية في رأس المال، أما إذا كانت قيمتها كبيرة وتعدت الواحد يدل على وجود تذبذبات حادة في الاقتصاد وتعكس المخاطر التي تسود في الاقتصاد
- أما إذا كانت $b < 1$ تعني ان $r < \eta$ ، فإن الوضع يكون مستقر
- $p_{st} - p_{s^*}$ انحراف نسبة الفائض الأولي للناتج المحلي الإجمالي المشاهد عن الفائض الأولي الذي يتحقق عنده القيم المستهدفة.
- $d_{t-1} - d^*$: انحراف نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي المشاهد عن القيم المستهدفة.
- λ_t : تقيس مدى استجابة السياسة للإنحرافات في الفائض الأولي ونسبة الدين في الزمن t ، وكذلك الصدمات التي تؤثر على هذه المتغيرات، فقد يحدث صدمات سلبية كعوامل موسمية مما ينعكس على انخفاض الفائض وينعكس ذلك على انخفاض λ_t ، ومن جهة أخرى يرفع من قيمة B_t مع تزايد المخاطر، ويظهر مؤشر IFS في النهاية زيادة وإتجاه نحو عدم الاستدامة، كذلك قد يحدث صدمة موجبة مثل ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يخفض من نسبة المشاهد والانتقال سريعا من الدين المشاهد إلى الدين المستهدف مما ينعكس في تحسن λ_t وانخفاض الانتشار بين سعر الفائدة ومعدل النمو فتتجه القيمة B_t نحو الانخفاض وينعكس ذلك في انخفاض IFS عن الواحد والإتجاه نحو وضع استدامة أفضل.

وفقا لمؤشر IFS تقسم الدول إلى مجموعات كمايلي (Croce & Juan-Ramon, 2003, p. 10):

- **المجموعة الأولى:** وهي الدول التي لا تحقق الاستدامة، أين يتكرر حصول IFS على قيمة أكبر من الواحد وبنسبة تفوق 75% من القوت خلال فترة زمنية معينة؛
- **المجموعة الثانية:** مجموعة الدول التي تحقق الاستدامة حيث يتكرر حدوث حصول IFS على قيمة أقل من الواحد وبنسبة تساوي أو تفوق 75% من الوقت خلال فترة زمنية معينة؛
- **المجموعة الثالثة:** مجموعة الدول غير المتضمنة في المجموعات السابقة.

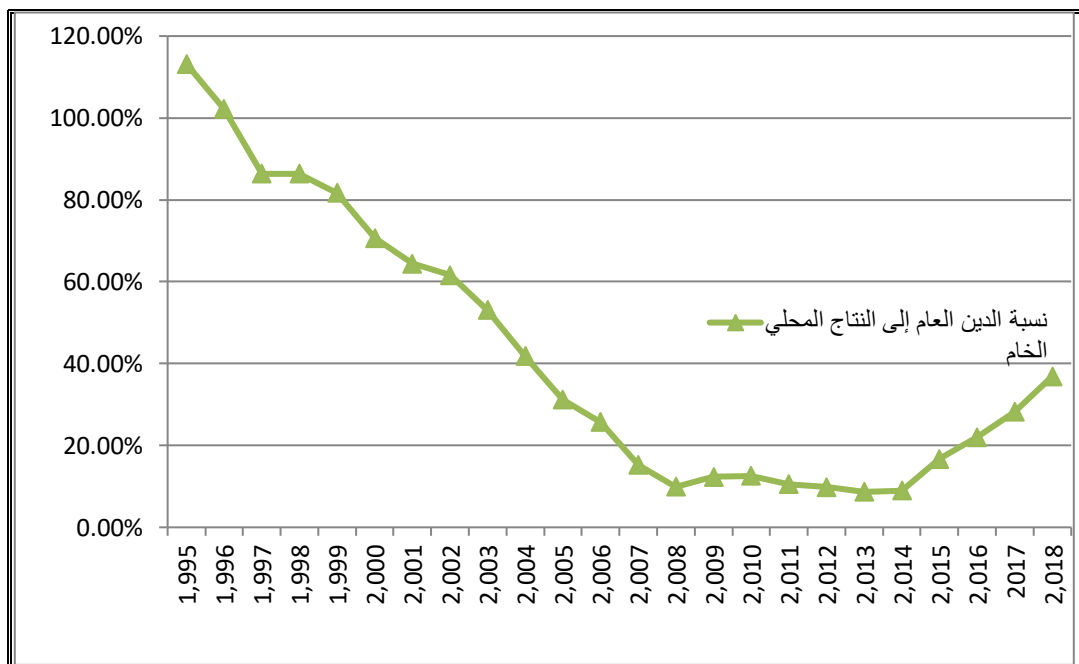
4. مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر:

1.4 مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن تطور الدين العام للناتج المحلي يعد مؤشرا استرشاديا يمكن من خلاله تقييم الموقف المالي للدولة، من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن نسبة الدين في الجزائري للناتج المحلي الخام تراوحت ما بين 130% كأكبر نسبة و 8.66 % كأقل نسبة ويمكن تقسيم تطور الدين العام الجزائري إلى ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى** تمتد من سنة 1990 إلى غاية 1996 وتميزت هذه المرحلة بدخول الجزائر في مرحلة الإصلاح الاقتصادي شهد فيها نسبة الدين العام للناتج المحلي أكبر النسب تجاوزت في غالبها المائة بالمائة ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من الدين الداخلي والخارجي معا. قامت الجزائر سنة 1994 بإعادة جدولة ديونها مما رفع من مخزونها من الدين الخارجي وهذا من خلال التفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للمرة الثالثة بعدل اتفاقي التثبيت التي وقعتها سابقا، وأبرمت معهما اتفاقية جديدة في إطار برنامج التعديل الهيكلي (زنيب، 2003، صفحة 97) ، حيث وصلت قيمة الدين سنة 1996 قيمة 1876 مليار دينار وهو ما يعادل 72% من الناتج المحلي الخام. وكذلك شهد الدين الداخلي في هذه المرحلة نموا بسبب قيام الحكومة بتطبيق برنامج تطهير المؤسسات العمومية وإعادة رسملة البنوك حيث بلغ الدين العمومي سنة 1996 قيمة 731 مليار دينار أي ما يعادل 28 بالمائة من الناتج المحلي، في هذه المرحلة شهد مؤشر الملاءة متوسط قدره 122% وهي نسبة عالية جدا بالمقارنة مع النطاق الذي وضعه صندوق النقد الدولي الذي يتراوح ما بين 25 و 30 بالحمئة
- **المرحلة الثانية** تمتد من سنة 1997 إلى غاية 2013: وفي هذه لمرحلة شهدت نسبة الدين العام للناتج المحلي أقل نسبة سنة 2013 والتي بلغت 8.66% ، حيث شهدت هذه المرحلة ارتفاع أسعار البترول مما مكن الجزائر من تكوين ادخار حكومي كبير استعملته في التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى تخفيض من الدين الداخلي، وفي هذه المرحلة كانت ملاءة الدولة جيدة خاصة بعد سنة 2004 وكانت نسبة الدين العام ضمن نطاق المعايير الدولية.

- **المرحلة الثالثة:** انطلاقا من سنة 2014 إلى غاية 2018 وما بعدها، عرفت هذه المرحلة انخفاض في أسعار النفط، ما شكل تحديا كبيرا للجزائر بسبب ارتفاع العجزات في الميزانية بسبب ارتفاع النفقات، وبداية نفاذ المدخرات العمومية المتمثلة في صندوق ضبط الإيرادات، وشهدت هذه المرحلة ارتفاع نسبة الدين العام من 94.8% سنة 2014 إلى 22% سنة 2016، ثم إلى 36.9% سنة 2018 ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع الدين الداخلي بسبب مواصلة الجزار عمليات التطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون وإعادة رسملة البنوك، كما تم إصدار سندات الوطنية لدعم النمو منتصف 2016 لتمويل عجز الموازنة حيث تم جمع مبلغ يقدر بـ 596.1 مليار دينار، كما شهدت نفس السنة استدانة الجزائر مبلغ 900 مليون دولار من البنك الإفريقي وهذا بعد 10 سنوات من توقف الجزائر الاستدانة من الخارج، بالإضافة إلى لجوء الجزائر إلى التمويل الغير التقليدي الأمر الذي رفع من الدين الداخلي حيث وصل كتلة النقد المطبوعة أواخر 2018 إلى 3250 مليار دج.

شكل رقم 01: تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام للفترة 1995-2018



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 01.

جدول رقم (01): نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام

السنوات	الناتج المحلي	الدين العام	نسبة الدين العام / الناتج المحلي
1 995	3 034,00	2 255,30	74,33%
1 996	2 576,00	2 607,84	101,24%
1 997	2 772,00	2 384,48	86,02%
1 998	2 809,00	2 414,01	85,94%
1 999	3 248,20	2 641,20	81,31%
2 000	4 123,50	2 912,53	70,63%
2 001	4 227,10	2 723,37	64,43%
2 002	4 522,80	2 784,84	61,57%
2 003	5 252,30	2 789,26	53,11%
2 004	6 149,10	2 572,64	41,84%
2 005	7 562,00	2 355,43	31,15%
2 006	8 501,60	2 186,76	25,72%
2 007	9 352,90	1 423,83	15,22%
2 008	11 043,70	1 094,62	9,91%
2 009	9 968,00	1 231,11	12,35%
2 010	11 991,60	1 511,08	12,60%
2 011	14 589,00	1 535,90	10,53%
2 012	16 209,60	1 597,27	9,85%
2 013	16 647,90	1 441,35	8,66%
2 014	17 228,60	1 539,89	8,94%
2 015	16 702,10	1 684,19	10,08%
2 016	17 406,80	3 828,65	22,00%
2017	18 906,60	5332,95	28,21%
2018	20259,00	7475,571	36,90%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)

-Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2020

2.4 مؤشر Theodore M. Barnhil: يحدد هذا المؤشر قيمة العجز أو الفائض الأولي للميزانية اللازمة للحفاظ على نسبة الدين العام مستقرة للنواتج المحلي الإجمالي، ويحسب مؤشر Theodore M. Barnhil وفق المعادلة التالية:

$$Z \geq \left(\frac{1+g}{1+r} \right) b_{t-1}$$

يؤثر كل من معدل الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي على كل من الرصيد الواجب أن يتحقق والرصيد الأولي المتحقق، كذلك انخفاض الدين العام يحسن في كل منهما، تجدر الإشارة أن معدل النمو ومعدل الفائدة درجة التأثير على الرصيد الأولي المحقق أقل وهذا لوجود عوامل أخرى تؤثر عليه، فالإنفاق العمومي وإيرادات النفطية تؤثر أيضا على الرصيد الأولي المتحقق، رغم أن هذا التأثير زاد قليلا في السنوات الأخيرة بسبب تحسن إيرادات الضريبية غير النفطية ومدى مساهمتها في الإيرادات الكلية، وهذا لعدة اعتبارات منها الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات الذي مازال بعيدا عن المعدل العالمي . من خلال ملاحظة نتائج المؤشر المبينة في الجدول رقم 2 يمكن تقسيم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري إلى ما يلي:

- أظهر المؤشر سنوات 1995، 1996 أن الفائض (العجز) المتحقق أكبر من الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق، وهذا بفعل أن معدلات النمو كانت أكبر من معدلات الفائدة، وكذلك لانخفاض الدين الداخلي بعد أن استعملت الجزائر أموال إعادة الدولة المقدرة ب 771.1 مليار دينار لتخفيضه بالإضافة إلى التزام الجزائر بشروط التعديل الهيكلي مما سمح بتحسين في قيم الفائض (العجز) المتحقق (أحمد،، 2015، صفحة 256).

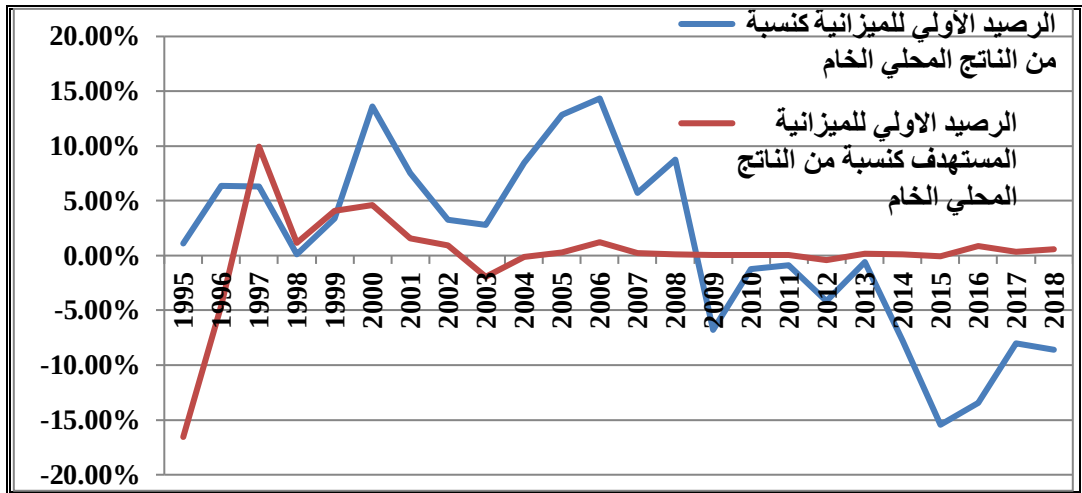
- بينما شهدت فترة 1997 إلى 1999 قيم الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق أكبر من الفائض (العجز) المتحقق وهذا بسبب أن أسعار الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو لهذه الفترة، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط سنة 98 مما أثر على الإيرادات النفطية وبالتالي على الفائض (العجز) المتحقق.

-و عرفت سنوات 2000 إلى غاية 2008 قيم الفائض المتحقق كان أكبر من الفائض الواجب أن يتحقق رغم أن معدل الفائدة في الغالب كان أكبر من معدل النمو، وهذا ما يعني أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الفائض (العجز المتحقق) والمتمثلة في الإيرادات النفطية، والتي شهدت خلال هذه الفترة تسجيل فوائض كبيرة مما انعكس إيجابا على الفائض الأولي المتحقق بالإضافة إلى التخفيض في قيم الدين العام بسبب الدفع المسبق للديون الخارجية مما حسن كذلك من الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق.

- وشهدت سنوات 2009 - 2018 قيم الفائض (العجز) الواجب أن يتحقق أكبر من الفائض (العجز) المتحقق وهذا بسبب أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو في هذه الفترة، كما شهدت هذه الفترة ارتفاع في معدلات نمو الإنفاق بشكل أكبر من معدل نمو الإيرادات بسبب تطبيق الجزائر برامج تنموية، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 وإلى غاية اليوم مما زاد في ارتفاع العجز الأولي المتحقق، كما أن لجوء الجزائر للتمويل الخارجي سنة 2016 وكذلك للتمويل المالي عن طريق بيع سندات الخزينة

للمتعاملين بكل أطيافهم، بالإضافة إلى التمويل غير التقليدي الذي تبنته الجزائر سنتي 2017 و2018 والذي رفع من قيمة الدين العام وهذا ما أثر على القيمة المحسوبة للفائض أو العجز الواجب أن يتحقق الذي يكبح جماح ارتفاع الدين العام ويظهر الجدول والشكل التالي نتائج تقدير مؤشر Theodore M.Barnhil على البيانات المالية الجزائرية خلال الفترة 1995-2018:

شكل رقم 02: تطور نسبة كل من الرصيد الأولي المتوقع والمستهدف للنتائج المحلي الخام للفترة 1995-2018



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 02.

جدول رقم (02): مؤشر Theodore M.Barnhil للفترة 1995-2018

السنوات	الناتج المحلي	r-g	1+g	$r - \frac{g}{1+g}$	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي للفترة السابقة % bt-1	الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الواجب أن يتحقق %*z	الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي المتوقع %s
1995	2 004,00	-0,13	1,04	-0,13	130,59%	-16,56%	1,12%
1996	2 576,00	-0,04	1,04	-0,04	113,18%	-4,57%	6,36%

تحليل استدامة المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-2018

1997	2 772,00	0,10	1,01	0,10	102,18%	9,95%	6,33%
1998	2 809,00	0,01	1,05	0,01	86,38%	1,19%	0,09%
1999	3 248,20	0,05	1,03	0,05	86,39%	4,10%	3,39%
2000	4 123,50	0,06	1,04	0,06	81,68%	4,61%	13,61%
2001	4 227,10	0,02	1,03	0,02	70,63%	1,56%	7,53%
2002	4 522,80	0,02	1,06	0,01	64,43%	0,95%	3,27%
2003	5 252,30	-0,03	1,07	-0,03	61,57%	-1,92%	2,81%
2004	6 149,10	0,00	1,04	0,00	53,11%	-0,13%	8,48%
2005	7 562,00	0,01	1,06	0,01	41,84%	0,28%	12,82%
2006	8 501,60	0,04	1,02	0,04	31,15%	1,22%	14,34%
2007	9 352,90	0,01	1,03	0,01	25,72%	0,23%	5,74%
2008	11 043,70	0,01	1,02	0,01	15,22%	0,11%	8,77%
2009	9 968,00	0,01	1,02	0,01	9,91%	0,07%	-6,78%
2010	11 991,60	0,00	1,04	0,00	12,35%	0,06%	-1,21%
2011	14 589,00	0,01	1,03	0,01	12,60%	0,07%	-0,90%
2012	16 209,60	-0,04	1,03	-0,04	10,53%	-0,44%	-4,13%
2013	16 647,90	0,02	1,03	0,02	9,85%	0,19%	-0,60%
2014	17 228,60	0,01	1,04	0,01	8,66%	0,11%	-7,76%
2015	16 702,10	0,00	1,04	0,00	8,94%	-0,04%	-15,44%
2016	17 406,80	0,05	1,03	0,05	16,74%	0,89%	-13,44%
2017	18 906,60	0,02	1,02	0,02	22,00%	0,34%	-8,00%
2018	20259,00	0,02	1,05	0,02	28,21%	0,60%	-8,60%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)

-Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2020

3.4 مؤشر الاستدامة المالية IFS

بتطبيق مؤشر IFS على البيانات المالية الخاصة بالجزائر ، وفقا لمعادلته:

$$IFS_t = (B_t - \lambda_t) = \frac{1+rt}{1-\eta t} \frac{p_{st} - p_{s*}}{dt - 1 - d*}$$

فيما يخص تقدير نسبة العجز الأولي للنتائج المحلي الواجب أن تتحقق ps^* (العمود رقم 5 من الجدول رقم 3)، فقد تم أخذها من نتائج مؤشر **Theodore M.Barnhil** في الجدول رقم (2)، أما فيما يخص تقدير الدين العام الواجب أن يتحقق $d^*=8\%$ فهي أقل نسبة محققة للدين العام للنتائج المحلي الإجمالي، بلغها الدين العام خلال فترة الدراسة وتحققت سنة 2013

من تقدير مؤشر IFS في الجدول رقم 03 يمكن التوصل إلى مايلي:

- حقق مؤشر IFS قيم أقل من 1 وهو دلالة على استدامة المالية العامة خلال الفترة 1994-1996، وهذا بسبب تحقيق قيم B والتي تعبر عن سياسات النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة وقيم λ والتي تعبر عن السياسة المالية المنتهجة من طرف الحكومة عن قيم أقل من 1، ويرجع ذلك إلى تحسن في معدلات النمو وانخفاض في أسعار الفائدة والتي سجلت قيم سالبة بسبب الارتفاع الكبير للتضخم والذي سجل 29% سنة 1995 كما أن تحسن الرصيد الأولي للميزانية والتخفيض في الدين العام وهذا باستعمال أموال إعادة الجدولة وصندوق التطهير وإيرادات الخصخصة ساعد كذلك في تحقيق قيم أقل من الواحد بالنسبة للمؤشر.

- أما الفترة 1997-1999 عرف مؤشر IFS قيم أكبر من الواحد، ويرجع ذلك إلى أن أسعار الفائدة ارتفعت بالمقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا بسبب تطبيق الحكومة الجزائية لبرنامج التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، كما أن نفاذ أموال إعادة الجدولة وصندوق التطهير وانخفاض أسعار النفط منتصف 1998 أثر على رصيد الأولي للميزانية العامة مما جعل من قيم λ سالبة زادت في قيم مؤشر IFS.

- خلال الفترة 2000-2008 انعكس التحسن في قيم λ على تحسن قيم مؤشر IFS في اتجاه نحو الاستدامة، حيث انخفضت إلى أقل من 1 وذلك على أثر ارتفاع أسعار النفط مما جعل الجزائر تحقق إيرادات كبيرة أثر ذلك بالإيجاب على الرصيد الأولي للميزانية، وجعلها تقوم بالتسديد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى أن معدلات النمو الاقتصادي كانت أكبر من معدلات الفائدة في بعض السنوات.

- فيما عرفت الفترة 2009-2018 تحقيق مؤشر IFS قيم أكبر من 1 وهذا اتجاه على عدم الاستدامة خلال هذه الفترة، وهذا راجع أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو في أغلب سنوات هذه الفترة، مما جعل من قيم B تكون أكبر من الواحد، كما أن ارتفاع النفقات العامة بمستويات تفوق نمو الإيرادات العامة كما أن ارتفاع الدين العام الداخلي إلى قيم كبيرة، جعل من الرصيد الأولي للميزانية يحقق عجوزات كبيرة بالمقارنة مع الرصيد الأولي المستهدف كان لها الأثر السلبي على قيم λ .

وعلى العموم فيمكن القول أن مؤشر IFS يتأثر بدرجة أكبر قيم λ والتي تعبر عن السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة، على عكس قيم B التي كانت دائما أكبر من الواحد في معظم فترات الدراسة بسبب أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو الاقتصادي لمحقة، ومن خلال تطبيق شرط مؤشر الاستدامة فإن الجزائر تنتمي إلى المجموعة الثالثة والتي أن ماليتها العامة لا هي مستدامة ولا هي غير مستدامة.

جدول رقم (02): مؤشر IFS للفترة 1995-2018

IFS = bt-λt	$\lambda_t = \frac{ps - ps^*}{dt - d^*}$	ps	*ps	*d %	d _{t-1} %	Bt=1+r _t / 1+n _t	السنوات المالية
0,73	0,14	0,01	- 16,5 6	8,00	128,8 6	0,873	1995
0,82	0,14	0,06	- 4,57	8,00	74,33	0,960	1996
1,14	-0,04	0,06	9,95	8,00	101,2 4	1,097	1997
1,03	-0,01	0,00	1,19	8,00	86,02	1,014	1998
1,06	-0,01	0,03	4,10	8,00	85,94	1,047	1999
0,93	0,12	0,14	4,61	8,00	81,31	1,056	2000
0,93	0,10	0,08	1,56	8,00	70,63	1,022	2001
0,97	0,04	0,03	0,95	8,00	64,43	1,015	2002
0,88	0,09	0,03	-	8,00	61,57	0,969	2003

			1,92				
			-				
0,81	0,19	0,08	0,13	8,00	53,11	0,998	2004
0,64	0,37	0,13	0,28	8,00	41,84	1,007	2005
0,47	0,57	0,14	1,22	8,00	31,15	1,039	2006
0,70	0,31	0,06	0,23	8,00	25,72	1,009	2007
-							
0,19	1,20	0,09	0,11	8,00	15,22	1,007	2008
4,59	-3,58	-0,07	0,07	8,00	9,91	1,007	2009
1,30	-0,29	-0,01	0,06	8,00	12,35	1,005	2010
1,22	-0,21	-0,01	0,07	8,00	12,60	1,006	2011
			-				
2,42	-1,46	-0,04	0,44	8,00	10,53	0,959	2012
1,44	-0,42	-0,01	0,19	8,00	9,85	1,019	2013
12,9							
8	-11,96	-0,08	0,11	8,00	8,66	1,012	2014
17,4			-				
1	-16,42	-0,15	0,04	8,00	8,94	0,995	2015
2,65	-1,60	-0,13	0,89	8,00	16,74	1,053	2016
1,59	-0,60	-0,08	0,34	8,00	22,00	0,996	2017
1,03	0,003	-0,09	0,60	8,00	28,21	1,023	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

-Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2015-2012-2010-2008-2006-2002)

-Direction du Recueil des Informations, MINISTERE DES FINANCES, 2020

5. خاتمة:

لقد أوضح التحليل السابق لمؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر، أن وضعها المالي لا يتسم بالاستدامة نظرا لهيمنة الإيرادات النفطية ومدى تأثر هذه الأخيرة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الإنفاق وعدم مسايرة الإيرادات العامة لها، وهذا رغم خروج الجزائر من أزمة المديونية وقدرتها على الحفاظ على معدلات دين عام مقبولة، لكن هذا لم يستمر بسبب انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 وعدم قدرة الإيرادات الحالية على تغطية النفقات مما دفعها إلى العودة إلى الاستدانة الداخلية والخارجية. كانت نتائج مؤشر Theodore M.Barnhil والذي يبحث في قيمة العجز/الفائض الأولي للميزانية اللازم للحفاظ على نسبة الدين العام مستقرة للنواتج المحلي الإجمالي، حيث عرفت الفترتين 1997-1999 و 2000-2009 تحقيق المؤشر لقيم سالبة مما يعني أن العجز/الفائض المحقق الأولي أكبر من العجز/الفائض الأولي المستهدف، رغم أن سعر الفائدة في الفترة 2000-2006 كانت أكبر من معدل النمو، مما يعني أن هناك متغيرات أخرى تؤثر على الفائض/العجز المحقق، ورغم ذلك هناك استدامة مالية للميزانية العامة، أما الفترة

2009-2018 فقد شهدت قيم موجبة للمؤشر، أين كانت معدلات الفائدة أكبر من أسعار النمو، كما عرفت هذه الفترة ارتفاع كبير في معدلات الإنفاق بالمقارنة مع معدلات الإيرادات العامة، مما جعل العجز/الفائض المتحقق أقل من الفائض/العجز الواجب أن يتحقق أي أنه لا توجد استدامة مالية للميزانية العامة. أما نتائج مؤشر IFS فقد بينت أن الاستدامة المالية في الجزائر تتأثر بدرجة أكبر بقيم λ والتي تعبر عن السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة، على عكس قيم B والتي تعبر عن سياسات معدلات النمو والفائدة أين حققت قيم أكبر من الواحد في معظم فترات الدراسة بسبب أن معدلات الفائدة كانت أكبر من معدلات النمو الاقتصادي المحقق، كما تبين من خلال هذا المؤشر أن الجزائر تنتمي إلى المجموعة الثالثة والتي مآليتها العامة لاهي مستدامة ولاهي غير مستدامة، ويمكن استنتاج أن هناك متغيرات خارج متغيرات المؤشرات المذكورة أعلاه تؤثر بشكل كبير في قيمها ألا وهي أسعار النفط. إن على الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات والسياسات التي يمكن أن نعرضها فيما يلي:

- ضرورة تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة، ولا بد أن تتوفر في الاقتصاد أوعية ضريبية حقيقية ناضجة نعبر عن وجود نشاط حقيقي يمتلك شروط ديمومته من داخل حركة الاقتصاد الوطني لكي تكون قادرة على توليد إيراد ضريبي مستدام واستقرارية عالية لا تتأثر بتذبذبات سوق النفط؛
- ضرورة إتباع سياسة مالية حكيمة في أوقات الرخاء كما في أوقات الشدة، بحيث يتم الحفاظ على وضع مالي جيد نسبيا، مما يتيح المرونة الكافية لممارسة سياسات مالية تنسجم والتغيرات الاقتصادية؛
- بذل المزيد من الجهود لتحسين إدارة وتحصيل الضرائب وخدمات الإدارة الجبائية لرفع حصة الجباية العادية في الميزانية العامة، وعدم التركيز في الاقتطاع الضريبي على فئة الأجراء وتوسيعه إلى الفئات الأخرى لأن ذلك يعد تشجيعا على التهرب الضريبي؛
- القيام بمراجعة شاملة للنفقات المخصصة للدعم بأشكاله كافة، والذي يستهلك جانبا كبيرا من الإنفاق العام حاليا، حيث لا يحقق الهيكل الأساسي للدعم الحالي ولا طريقة توزيعه الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من الدعم كسياسة لرفع مستويات الرفاه للفرد، حيث يقدم الدعم في معظم أشكاله لجميع المستهلكين بغض النظر عن مستويات دخولهم أو درجة استحقاقهم للدعم المقدم من قبل الدولة، وهو ما يخل بمبدأ العدالة في توزيع الإنفاق على الدعم بين مختلف الفئات الدخلية في المجتمع؛
- ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل إليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

5. قائمة المراجع:

1. Domar, e. (1944). the burden of the debt and the natinal income. The American Econmic Rview vol.34 N°4 , 798-799.
2. Afonso, A. (2000). Fiscal policy sustainability: some unpleasant European.
3. branhil, T. M., & Kopits, G. (2003). Assessing Fiscal Sustainability under uncetainty, IMF Working paper 03/79.
4. Croce, E., & Juan-Ramon, V. H. (,2003). , Assessing Fiscal Sustainability: A Crosscountry Comparison,. p7-8. IMF Working Paper, WP/03/145,.
5. Geithener, T. (2002). Assessing Sustainability,Intenational Monetary Fund. (t. P. Department, Éd.)
6. IMF. (2017).
7. Kenan Aslanli .(2015) .Fiscal Sustainability and The state oil Fund in Azerbaijan . Journal of Eurasian Hanyang University ، .121-114
8. Nzarmba, L. (2015). measuring fiscal sustainabilty of African Econmics. South Africa: University of the Witwatersrand.
9. Oliver Blanchard و others .(1990) .The sustainability of Fiscal policy: New answer to an old question . OECD Economic Studies, N 15.
10. شيببي، و شكوري. (2013). ، استدامة تحمل عجز الموازنة بالجزائر حقائق تجريبية لاختية باستخدام نموذج STAR ،.
11. عبير محمد ثروت حسين. (2009). ، الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، ، 2009، ص9. القاهرة، مصر : جامعة القاهرة.
12. محمد زنييع. (2003). الدين العمومي: إطار للتحليل ودراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003، ص97. ص 97.
13. معيوف أمحمد،. (2015). الدين العام الداخلي الانعكاسات المالية والنقدية- حالة الجزائر (1990-2013)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر .
14. وحيد عبد الرحيم بانافع، و عبد العزيز عبد المجيد علي. (2016). تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية. بحوث اقتصادية عربية ، 74-75، 183.

